

كلية: الآداب

القسم او الفرع: اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة: أ.م.د. إسراء صلاح خليل

اسم المادة بالغة العربية: نحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية: Grammar

اسم المحاضرة الثانية عشرة باللغة العربية: ظن وأخواتها

اسم المحاضرة الثانية عشرة باللغة الإنكليزية: Thought

ظُنَّ و أخو اتُها عملها ، وأقسامها

أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا انْصِبْ بِفِعْل القَلْبِ جُزْءَي ابْتِدَا ظَنَّ حَسَبِبْتُ وَزِعَمْتُ مَعَ عَدَّ وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرا

- ما عمل ظن وأخواتها ؟ وما أقسامها ؟ واذكر أمثلة عليها .

- ظن وأخواتها أفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو: ظننتُ الطالبَ غائباً. فالطالبَ : مفعول أول ، وغائباً : مفعول ثان ، وأصلهما قبل دخول ظن المبتدأ والخبر ؛ تقول : الطالبُ غائبٌ

. وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين : 2- أفعالُ التَّحْوِيلِ .

أولاً: أفعال القلوب

تنقسم أفعال القلوب إلى قسمين:

أ- ما يدلّ على اليقين ، نحو : رَأَى ، عَلِمَ ، وَجَدَ ، دَرَى ، تَعَلَّمْ .

ب- ما يدلّ على الرُّجْحَان ، أي : رُجحان وقوع الشيء ، نحو : ظَنَّ ، خَالَ ، حَسِبَ ، زَعَمَ ، عَدَّ ، حَجَا ، جَعَلَ ، هَبْ .

ثانيا: أفعال التَّحويل.

هي التي أشار إليها الناظم بقوله: "والتي كصَيَّرا ... إلخ ".

وهذه الأفعال هي: 1- صَيَّر ، نحو: صَيَّر بُّ الطينَ خَزَفاً .

2- جَعَل ،نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلِ فَجَعَلْنَهُ هَبَاءَ مَّنثُورًا ﴾ أي: صَيَّرناه هباءً، وكما في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَكُرُ شُعُوبًا وَقَبَآ إِلَّ ﴾

3- وَهَبَ ، نحو: وَهَبَني اللهُ فِذَاكَ (أي: صَيَّرَنِي فِداك).

4- تَخِذَ ، كقراءة مَنْ قرأ قوله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ آَجْرًا ﴾ بتخفيف التاء ، وكسر الخاء في (

لتَخِذْتَ) ونحو قولك : تَخِذْتُك صديقاً بعد أنْ كنتَ عدوّاً .

5- اتَّخَذُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ ونحو : اتَّخَذَ المسافرون الباخرة فُندقاً .

6- تَرَكَ ،كقوله تعالى : ﴿ ﴿ وَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَ إِذِ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ (أي صنيَّرْنا بعضهم يموج في بعض) . فالمفعول الأول : بعضهم ، والثاني : جملة يموج ،

وكما في قول الشاعر

أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا <u>مَا تَرَكْتُهُ</u>

ونحو: تَرَكَتِ الحربُ القريةَ خَرَ اباً .

7- رَدَّ ،كما في قوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنَ أَهُـلِ ٱلْكِنَبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَنِكُمُ كُفَّارًا ﴾ (أي : يُصنَيَّرونَكُمْ كُفَّاراً) وكما في قول الشاعر : فَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سنودَا فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السنودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سنودَا

(أي : صَيَّرَ شْعُور هُنَّ بيضاً ، وصَيَّر وجوهَهُنَّ سوداً) .

و هذه الأفعال لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى (صَيَّر) وهو التَّحويل.

- إلام أشار الناظم بقوله: " أعْنِي رَأَى إلخ " ؟

- أشار إلى أنَّ أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين ، وهو : رأى ، وما بعده مما ذكره الناظم في أبيات هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك (أي: لا ينصب مفعولين) وهو قسمان:

أ- قسمٌ لأزمٌ ، نحو : جَبُنَ زيدٌ ، وحَزنَ عمرٌ و .

ب- قسمٌ مُتَعَدِّ إلى مفعول واحد ، نحو : كَإِرهْتُ زيداً ، وفَهمْتُ الدرسَ .

التَّصَرُّ فُ ، و الْجُمُو دُ و التَّعْلِيقُ ، و الالْغَاءُ

مِنْ قَبْل هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْرْمَا سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ أَ

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ

- اذكر تقسيم ظن وأخواتها باعتبار تصرّفها ، وجمودها .

- عرفنا أنّ هذه الأفعال قسمان، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل. فأما أفعال القلوب فتنقسم باعتبار التصرّف وعدمه إلى قسمين:

1- أفعال مُتَصَرَّفَة ، وهي جميع أفعال القلوب ما عدا (هَبْ ، وتعلُّمْ) وهذه الأفعال المتصرّفة يأتي منها الماضي ، نحو: ظننتُ زيداً قائماً ، والمضارع ، نحو: أظنّ زيداً قائماً ، والأمر ، نحو: ظُنَّ زيداً قائمًا ، واسم الفاعل ، نحو : أنا ظَانُّ زيداً قائماً ، واسم المفعول ، نحو : زيدٌ مَظنُونٌ أبُوهُ قائماً فأبوه : هو المفعول الأوّل ، وجاء مرفوعاً ؛ لأنه أصبح نائب فاعل لاسم المفعول (مظنون) وقائماً : المفعول الثاني . ويأتي منها المصدر ،نحو: عجبتُ من ظنَّك زيداً قائماً ، وهكذا الباقي من أفعال القلوب ما عدا (هَبُ ، وتعلُّمْ) ، ويثبت لها كلُّها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

2- أفعال غير مُتصرفة (جامدة) ، وهي فعلان ، هما : (هَبْ ، وتعلُّمْ بمعنى اعْلَمْ) فلا يُستعمل منهما إلا الأمر فقط وأَمَّا أفعال التحويل فكُلُّها متصرفة ما عدا (وَهَبَ) فلا يُستعمل منه إلا الماضي .

- ما معنى التعليق ، والإلغاء ؟ واذكر تقسيم ظنّ وأخواتها باعتبار التعليق ، والإلغاء .

- معنى التعليق : تَرْكُ العمل لفظاً لا محلاً ؟ وذلك بسبب مانع له حقّ الصدارة، وأهم هذه الموانع ما يلي :

1- لام الابتداء 2- لام القَسَم 3- الاستفهام . 4- حروف النّفي الثلاثة الآتية : (ما ، إنْ ، لا) . ومعنى الإلغاء : تركُ العملِ لفظاً ، ومحلاً لا لمانع من الموانع السابقة وإنّما بسبب توسّط الفعل الناسخ بين معموليه ، أو بسبب تأخّره عنهما ، وهذا هو سبب الإلغاء .

أما في التعليق فلا بُدَّ مِن مانع من الموانع السابقة مع وجوب تقدّم الفعل الناسخ على معموليه .

وبالنسبة لتقسيم هذه الأفعال باعتبار التعليق ، والإلغاء فهي كما يلي :

أ- أفعال التحويل: المتصرف منها ، وغير المتصرَّف لا تعليق فيها ، ولا إلغاء .

ب- أفعال القلوب: غير المتصَّرف منها لا تعليق فيه ولا إلغاء ، وهما فعلان فقط (تعلَّمْ ، وهَبْ) وأمَّا أفعال القلوب المتصرِّفة فهي التي تختصُّ بالتعليق ، والإلغاء معاً دون غيرها من الأفعال مثال التعليق : ظننت لزيدٌ قائمٌ ، فقولك : لزيدٌ قائمٌ ، لم تعملْ فيه (ظنّ) لفظاً ، وعملت فيه محلا ؛ وذلك بسبب المانع الذي فصل بين الفعل

الناسخ ومفعوليه ، وهو لام الابتداء ، ولام الابتداء لها حق الصدارة . وجملة

(لزيدٌ قائم) في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين بدليل أنك لو عطفت عليها لنصبت المعطوف ، نحو : ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً . فالفعل (ظنّ) عاملٌ محلا لا لفظا بسبب ذلك المانع .

ومثال الإلغاء: زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، فلا عملَ لظن في (زيدٌ قائمٌ) لا لفظاً ، ولا محلا ؛ وذلك بسبب توسّط الفعل بين معموليه

ويثبت للمضارع ، وغيره من التعليق ، والإلغاء ما ثبت للماضي ، نحو : أظنُّ لزيدٌ قائمٌ ، ونحو : زيدٌ أظنُّ قائمٌ

- هل التعليق ، والإلغاء يجري في غير أفعال القلوب ؟

- التعليق ، والإلغاء معاً يختصان بأفعال القلوب المتصرفة وحدها دون جميع

ما عداها من الأفعال ، وهذا لا يُنافي أنّ التعليق وحده قد يجري في غير أفعال هذا الباب ، وذلك فيما يلي :

1-كلُّ فعلِ شكِّ لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شَكَكْتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ برفع (زيد) على التعليق .

2-كل فعل يدل على العِلْم ، نحو : تَبَيَّنْتُ أصادقٌ أنت أم كاذبٌ ؟

3-كل فعل يُطلب به العِلم ، نحو: استفهمتُ أمقيمٌ أنت أم راحلٌ ؟

4-كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو: لَمَسْتُ ، أَبْصَرْتُ (نَظَرْتُ)، اسْتَمَعْتُ ، شَمِمْتُ ، ذُقْتُ ؛ تقول: لَمَسْتُ أَنْصَرْتُ أسريعةٌ خُطَاك أم بَطِيئةٌ ؟

وبذلك تعرف أن التعليق ، والإلغاء معاً من خصائص أفعال القلوب .

أما التعليق وحده فيجري في غيرها كما عَلِمت.

حكم الإلغاء ، والتعليق

وَانْو ضَمِيرَ الشَّانْ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا وَانْو ضَمِيرَ الشَّانِ فَيْ مَا وَالْتَزِمِ التَّغْلِيقَ قَبْلُ نَفْى مَا كَذَا وَالاسْتِقْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

وَجَوَّزِ الإِلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا فِي مُوهِم إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِداءٍ أَوْ قَسَمْ

- ما حكم الإلغاء ؟

- ذكر الناظم أنّ الإلغاء جائز لا واجب إذا لم يكن الناسخ في ابتداء جملته، كأن يقع وسطاً ،نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو يقع متأخراً ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ

أما إذا وقع الناسخ في ابتداء جملته فيجب الإعمال ، نحو ظننتُ زيداً قائماً .

واختلف العلماء في أيَّ الأمرين أحسن الإلغاء ، أو الإعمال ؟ وذلك على التفصيل الآتي :

1- إذا توسيَّط الناسخ بين المفعولين ، نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ ، ففيه قولان:

أ- الإلغاء ، والإعمال سِيَّان .

ب- الإعمال أحسن من الإلغاء .

2- إذا تأخر الناسخ ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، فالإلغاء أحسن .

3- إذا تقدّم الناسخ ، نحو: ظننت زيداً قائماً، امتنع الإلغاء عند البصريين ووجب الإعمال. وأجاز الكوفيون، والأخفش ، وأبو بكر الزبيدي الإلغاء.

- ظاهر قول الناظم (وَجوَّز الإلغاء) يفيد أن الإلغاء جائز لا واجب ، فهل هذا الحكم بالإجماع ؟

- القول بأن الإلغاء جائز لا واجب هو مذهب الجمهور، وهو رأي النّاظم؛ ولهذا قال : "وجَوَّز الإلغاء ". و و هو رأي النّاظم؛ ولهذا قال : "وجَوَّز الإلغاء الإلغاء واجب

وذكر بعض المحققين أنّ للإلغاء ثلاثة أحكام ، هي :

1- وجوب الإلغاء ، وله موضعان :

أ- أن يكون الناسخ مصدراً متأخراً، نحو: عمرٌو مُسافرٌ ظَنَّي. فلا عمل هنا؛ لأنّ المصدر لا يعمل متأخراً.

ب- أن يتقدّم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو: لزيدٌ قائم ظننتُ.

2- امتناع الإلغاء ، وله موضع واحد ، هو : أن يكون العامل منفيا ، نحو : زيداً قائماً لم أظنّ . ولا يجوز (هنا) الإلغاء ؛ فلا تقول : زيدٌ قائمٌ لم أظنّ ؛ لئلا يُظنّ أنّ صدر الكلام مثبت .

3- جواز الإلغاء ، والإعمال فيما عدا ما سبق .

وهذا بخلاف التَّعليق فإنه لأزِمُ ؛ ولهذا قال الناظم: " والتَزِم التَّعليق " .

- ما حكم التعليق ؟

- التّعليقُ واجب إذا فصل بين الناسخ ومفعوليه فاصلٌ مِمَّا له الصدارة ؛ لأنّ الذي له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله ، والفاصل أنواع أشهرها ما يلي :
- 1- ما النافية ، نحو : ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓ ثُولَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ .
 - 2- إِنْ النافية ، نحو : علمتُ إِنْ زيدٌ قائمٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثَتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .
 - 3- لا النافية ، نحو: ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌ و .
 - 4- لام الابتداء ، نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ .
- 5- لام القسم ، نحو : علمتُ لَيقومَنَّ زيدٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَانُهُ مَا لَهُ, فِي

ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقً ﴾ قال ابن عقيل: لم يَعُدَّ لام القسم من الْمُعَلِّقَاتِ أحدٌ من النحويين.

وقد عدَّها من المعلَقات جماعة من النحويين، منهم ابن مالك، وابن هشام، وأبو الحجَّاج الأعلم الشَّنْتَمَرى .

6- الاستفهام ، وله صورٌ ثلاث:

أ- أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام وقع مبتدأ ، نحو : علمت أيُّهُم أبوك ، أو اسم استفهام وقع خبراً ، نحو : علمتُ متى السَّفرُ ؟ وكما في قوله تعالى :

﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِرْبِيَنِ أَحْصَىٰ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَنَعْلَمُنَّ ٱيُّنَاۤ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ .

ب- أن يكون المبتدأ مضافا إلى اسم استفهام ، نحو: علمتُ غلامُ أيَّهم أبوك .

ج- أن يدخل عليه حرف استفهام ، نحو: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟

ونحو: علمتُ هَلْ زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟ ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي ٓ أَقَرِيبُ أَم بَعِيدُ مَّا وَنحو عَلم وَ عَلم اللهِ عَلَم اللهُ عَلَم عَلَم اللهُ عَلَمُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم عَلَم اللهُ عَلَمُ عَلَم اللهُ عَلَم الل

وقد يكون الفاصل اسم استفهام فَضْلة ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنقَلَبِ يَنقَلِبُونَ ﴾ فاسم الاستفهام (أي) فضلة ليس هو أحد المفعولين وهو منصوب على أنه مفعول مطلق نُصِب بما بعده ، وليس منصوبا بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدارة ، فلا يعمل فيه ما قبله .

- اذكر خلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّيَتْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَبِهُ مَا لَهُ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقً ﴾ .

- أمّا الآية الأولى فذهب قوم إلى: أنّها من باب التعليق ؛ وذلك بسبب الفَصل بـ (إنْ) النافية ، كما سبق بيان ذلك في إجابة السؤال السابق . وذهب آخرون إلى: أنّ هذا ليس من باب التعليق في شيء ولأن شرط التعليق : أنّه إذا حُذِف المعلِّق تسلَّط العامل على ما بعده فينصب مفعولين، نحو : ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ ، فلو حذفت المعلِّق (ما) لقلتَ : ظننتُ زيداً قائماً ، والآية الكريمة لا يمكن فيها حذف المعلِّق (إنْ) لأنك لو حذفت (إنْ) لم يتسلَّط الناسخ (تظنون) على (لبثتم) إذْ لا يُقال : وتظنون لبثتم .

والجواب على ذلك كما ذكر ابن عقيل أنه لا يُشترط في التعليق هذا الشرط المذكور ، وتمثيل النحويين للتعليق بهذه الآية الكريمة شاهد لعدم صحَّة هذا الاشتراط

* وأمَّا الآية الثانية ، فذهب قوم إلى: أنّ القُسْم معلِّق للفعل عن العمل، كما سبق بيان ذلك في إجابة السؤال السابق .

وذهب سيبويه ، وجمهرة النحاة : إلى أنّ (عَلِمَ) في هذه الآية ، وفي وغيرها من الشواهد قد خرجت عن معناها الأصلي ونُزِّلت منزلة القسم ،وعلى هذا فإنّ ما بعد (علِم) جملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جواب القسم الذي هو (علم) وحينئذ لا تحتاج إلى معمول، ولا تَتَّصِفُ بإلغاء ، ولا تعليق ، ولا إعمال . *

تعْدِيَةُ عَلِمَ وظَنَّ إلى مفعول واحد

لِعْلِمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهُ تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهُ

- إلام يُشير الناظم في هذا البيت ؟

- يُشير إلى أن الفعلين (عَلِم ، وظن) يمكن تعدية كلِّ منهما إلى مفعول واحد ؛ وذلك بشرط أن تكون عَلِم ، بمعنى (عَرَف) نحو : علمتُ زيداً (أي : عرفته) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمّ هَاتِكُم لَا تَعَلَمُونَ شَيْئًا ﴾ وبشرط أن تكون ظن ، بمعنى (اتّهم) نحو: ظننتُ زيداً (أي: اتّهمتُهُ).

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلَّغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (أي : بِمُتَّهَمٍ) .

رَأَى الْخُلْمِيَّة

وَلِرَأَى الرُّوْيَا أَنْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

س12- ما المراد برأى الحلمية ؟ وكم مفعولا تنصب ؟

ج12- المراد بها: الرُّؤيا في المنام ، وهي تنصب مفعولين ، كعَلِمَ .

و إلى هذا أشار الناظم بقوله: "ولرأي الرُّؤْيا انْم ما لعلما " (أي انْسُب لرأَى التي مصدر ها (الرُّؤيا) ما نُسِب لعَلِمَ المتعدية إلى مفعولين).

ومثال رأى الحلميّة قوله تعالى: ﴿ إِنِّي آرَكِنِي آَعُصِرُ خَمِّراً ﴾ فالمفعول الأول ، هو : ياء المتكلّم ، وجملة (أعصر خمراً) في محل نصب مفعول ثانٍ .

وجمله ر الشاعر : وكما في قول الشاعر : أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِقُنِي وطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أَتَالاً أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا

فالضمير (هم) مفعول أول لـ (أَرَى) الحلميّة ، و (رفقتي) مفعول ثانٍ لها . وبذلك يكون الشاعر قد أَجْرى (أَرَى) الحلميّة مجرى (عَلِم) فنصب مفعولين .

حكم حذف المفعولين ، أو أحدهما .

وَلاَ تُجِزْ هُنا بِلاَ دَليلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُول

- متى يجوز حذف المفعولين ، أو حذف أحدهما ؟

- لا يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما إلا إذا دلّ عليهما دليل . فمثال حذف المفعولين : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ فتقول : ظننتُ . فَحُذِفَ المفعولين من الجواب اختصاراً ؛ لدلالة السؤال عليهما ،

والتقدير : ظننت زيداً قائماً ، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزَعُمُونَ ﴾ (أي: تزعمونهم شركائي) .

ومثال حذف أحدهما: هل ظننتَ أحداً قائماً ؟ فتقول : ظننتُ زيداً . فخُذِفَ المفعول الثاني اختصاراً ؟ لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ظننت زيداً قائماً .

فإن لم يدلّ دليل على الحذف لم يَجُز الحذف لا فيهما ، ولا في أحدهما ؛ فلا يقال : ظننتُ ، ولا ظننتُ ريداً ، ولا ظننت قائماً ، إذا لم يدل على المحذوف دليل .

إِجْراءُ القولِ مُجْرَى الظّن فينصب مفعولين

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِى مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

- ما محلُّ جملة القول من الإعراب ؟

- إذا وقع بعد فعل القول كلمة مفردة فهي مفعول به ،نحو: أقول الحقّ.

وإذا وقعت بعده جملة حُكِيَتْ كما هي ، وتكون في محل نصب سدّت مَسَدّ المفعول به ، نحو: قال زيدٌ عمرٌ و منطلقٌ .

- متى يجوز إجراء القول مُجرى الظن ؟

- للعرب في جواز إجراء القول مُجرى الظن ، مذهبان :

أحدهما: جواز إجراء القول مُجرى الظن مُطلقا دون شرط، أو قَيد. وسيأتي بيانه في البيت الآتي من الألفية

ثانيهما: لا يجوز إجراء القول مُجرى الظن إلا بشروط. وهذا هو مذهب عامّة العرب. وهذه الشروط أربعة ، هي:

1- أن يكون الفعل مضارعاً.

2- أن يكون للمخاطب.

وإلى الشرطين السابقين أشار الناظم بقوله: " اجعل تقول". فالفعل تقول فعل مضارع ، وهو المخاطَب .

3- أن يكون مسبوقاً باستفهام . وإليه أشار بقوله : " إن ولى مُستفهما به " .

4- ألا يُفْصَلَ بين الاستفهام ، والفعل إلا إذا كان الفاصل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، أو معمولاً للفعل . فإن فُصِل بأحد هذه الثلاثة لم يضر . وهذا هو مراد الناظم بقوله : " ولم ينفصل بغير ظرف "

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: أتقول عَمْراً مُنطلقاً؟ فَعَمْراً: مفعول أول ، ومُنطلقا: مفعول ثانٍ ؛ لأن (أتقول ؟) بمعنى: أتظنّ ؟ ويجوز رفعهما على الحكاية ، نحو: أتقول عمرٌو منطلقٌ ؟

- ما الحكم إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة ؟

- إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة لم يَجز أن يَنْصبَ القولُ مفعولين عند عامّة العرب فإن كان الفعل غير مضارع ، نحو : قال زيد عمرٌو مُنطلقٌ ، لم ينصب القول مفعولين ، وكذا إن كان مضارعاً لغير المخاطب ، نحو: يقول زيدٌ عمرٌو مُنطلقٌ ، وكذا إن لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : أنت تقول عمرٌو منطلقٌ، وكذلك إن سُبق باستفهام ولكن فصل بين الاستفهام ، والفعل بغير ظرف ، ولا جار ومجرور ، ولا معمول للفعل فلا يجوز أيضاً أن ينصب القول مفعولين ، نحو : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ ؟ فإن فُصِل بأحد هذه الثلاثة جاز النصب ، نحو : أعندك تقول زيداً مُنطلقاً ؟

، ونحو: أفي الدار تقول زيداً مُنطلقاً ؟ ونحو: أعمراً تقول مُنطلقاً ؟ فالفاصل في المثال الأول الظرف (عندك) والفاصل في المثال الثاني الجار والمجرور (في الدار) والفاصل في المثال الثالث المعمول (عَمْراً) وهو المفعول الأول لـ (تقول).

نصب المفعولين بفعل القول مُطلقا (دون شرط)

وَأُجْرِىَ القَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا

- اذكر بالتفصيل مذهب العرب الذي يُجِيزُ إجراءَ القول مُجرى الظَّنَّ مُطلقا .

- مذهب العرب الذي يُجِيز إجراء القولَ مجرى الظنّ مُطلقا هو مذهب

(سُلَيْم) فهم يُجيزون في لغتهم إعمال القول عمل ظنّ دون شرط (أي : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع، وسواء تحقّقت الشروط السابقة أم لم تتحقّق) نحو : قُلْ ذا مُشفقا . ف (ذا) مفعول أول ، ومشفقا : مفعول ثان ، وناصبهما فعل الأمر قل . ففعل الأمر (قل) نصب مفعولين مع أنّ الشروط تستلزم أن يكون مضارعاً للمخاطب ، وأن يُسبق باستفهام .